جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية *

د. سعاد سعيد غزال/ كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل
إيمان عبد الكريم قاسم ألعبادي/ الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل

المستخلص

تعد المعلومات المحاسبية عنصراً حيوياً ومرتكزاً مهما في تقويم أداء الشركات وأداة مهمة في رسم سياساتها واتخاذ قراراتها المستقبلية وخصوصا فيما يتعلق بقرارات الاستثمار في الأوراق المالية لاسيما إذا ما أعدت هذه المعلومات وفق مبادئ ومعايير محلية أو دولية الأمر الذي يكسبها جودة وفاعلية في استخدامها.

وهكذا فان المشكلة التي تعالجها الدراسة تكمن في ا لسؤال عن دور جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية ومدى الالمام بها وفهمهامن قبل المستثمرين في ترشيد قراراتهم الاشتثمارية ا، لذا تهدف الدراسة الى بيان جودة المعلومات المحاسبية واهم جوانبه ا التي تعكس موضوعيتها وفائدتها وتوضيح أثرها في ترشيد قراراتهم الاستثمارية في الأوراق المالية، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على فرضية رئيسة مفادها : " ان لجودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية وماتتضنه هذه الجودة من جوانب فنية وتطبيقية وا خلاقية ومدى فهمها وادراكها من قبل المستثمرين دور كبير في ترشيد قراراتهم الاستثمارية " .

The Quality of Accounting Information and Its Effect on Investment Decisions in Securities

Abstract

Accounting information a vital factor and an important axis in evaluating the companies performance and an important tool in drawing their policies and

* بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الاوراق المالية – دراسة مقارنة في عدد من الشركات المساهمة العراقية في محافظة نينوى)

making future decisions especially concerning the securities investment market it this information was prepared according to local and international criteria and standards and that make this information of quality and efficiency in using them. So that the proplem of this study is (how the suitble qualityof the accounting information and understand the importance of this informationfrom invesitors in making the decisions made by them unsound especially in the field of securities. This make benefiting from it is so limited. So, the study to manifest the quality of accounting information and its most important aspects, which reflect its objectivity, advantage and explaining its role in making wise investment decisions in securities field. To accomplish this goal the researcher depended on the hypothesis: "the suitable qualityof accounting information and understanhng from invesitors has a great effect on rationalizing investment decisions in the securities market".

المقدمة:

يتميز العصر الحالي بأنه عصر المعلومات "Information Age" إذ تعد فيه المعلومة المحرك الأساسي للتقدم والنمو، ويقاس تقدم الشركات من خلال قدرتها على إنتاج المعلومات بشكل عام والمعلومات المحاسبية بشكل خاص.

لذا تسعى الدراسة الحالية الى توضيح اثر المعلومات المحاسبية في مجال الاست ثمار في الأوراق المالية من خلال ما تتسم به هذه المعلومات من خصائص نوعية تجعلها مفيدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، إذ يحكم إعداد هذه المعلومات قواعد وإجراءات ومبادئ والتزامات أخلاقية تمثل جوانب جودة لعناصر نظام المعلومات المحاسبية.

أولاً: مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة البحث في السؤال الآتي :

هل أن لجودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية ومدى الإلمام بها وفهمها من قبل المستثمرين دور في ترشيد قراراتهم الاستثمارية في الاوراق المالية ؟.

ثانياً: أهداف الدراسة

١- التعرف على مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها.

٢- بيان أهم جوانب الجودة في المعلومات المحاسبية التي تعكس موضوعيتها وفائدتها واستخدامها في الوصول الى قرارات استثمارية رشيدة ولاسيما قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.

٣- نشر الوعي بأهمية جودة المعلومات المحاسبية .

ثالثاً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على أهمية المعلومات المحاسبية من خلال دورها في ترشيد القرارات الاستثمارية في الأوراق المالية، ولاسيما إذا ما توافرت فيها خصائص معينة تعكس جودتها الأمر الذي يكفل الوصول إلى معلومات محاسبية تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركة وبالتالي زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية وتزيد من مستوى الرشد لقرارات المستثمرين.

رابعاً: فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها : "ان لجودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية وما يتوفر فيها من جوانب الجودة الفنية والتطبيقية وخصائص نوعية ومدى الإلمام بها وفهمها من قبل المستثمرين دور فعال ومؤثر في ترشيد قراراتهم الاستثمارية في الأوراق المالية".

خامساً: منهج الدراسة.

لتحقيق أهداف وفرضية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في صياغة الإطار العام للدراسة وذلك من خلال الاستعانة بالأطاريح والرسائل الجامعية والكتب والدوريات العربية والانكليزية فضلاً عن ما تم نشره على شبكة الانترنت .

أولا: جودة المعلومات المحاسبية ونظريات استخدامها

خصائص الجودة في المعلومات المحاسبية .

يقصد بجودة المعلومات المحاسبيةِ الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المقيدة

والقواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، لأن الهدف الرئيسي من تحديد مجموعة الخصائص النوعية هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية.

إذ تعد جودة المعلومات المحاسبية كمعايير يمكن على أساسها الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها (الكسب، ٤٥.٢٠٠٤).

إذ إن المعلومات المحاسبية لكي تكون جيدة ينبغي لها أولاً وقبل كل شيء أن تكون نافعة أو مفيدة في مجال صنع القرارات، ولكي تكون كذلك فلابد لها من أن تحمل خاصيتين أو سمتين رئيسيتين وهما الملائمة والموثوقية (الشمري، ٣٣.٢٠٠٣). ومن ناحية أخرى نجد أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية لهذه المعلومات (الملائمة والموثوقية) وإنما يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بمتخذي القرار (مستخدمي المعلومات)، ففائدة المعلومات لمتخذ القرار تعتمد على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام مثل طبيعة القرارات المطلوب اتخاذها، طبيعة النموذج ألقراري المستخدم، طبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، مقدار ونوعية المعلومات السابقة التي تتوافر له، مقدرة القرار على تحليل المعلومات، مستوى الفهم من الإدراك المتوفر لدى متخذ القرار(الشيرازي، ١٩٩٠، ١٩٥).

ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة، يلزم أن تكون مؤثرة في القرار، فإذا كانت معلومات معينة غير مؤثرة في القرار، فإنها ليست ملائمة بالنسبة لهذا القرار، أي أن الملائمة تعني وجود ارتبا ط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، وغياب تلك المعلومات يؤدي عادة إلى اتخاذ قرارات خاطئة (حنان، ٢٠٠٣، ١٩١).

ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم أيضاً توافر خصائص فرعية ثلاث تمثل مكونات الملائمة وهي: (الشيرازي، ١٩٩٠، ١٩٦).

التوقيت الملائم. ب- قيمة تنبؤية. ج- قيمة رقابية.

إذ يجب أن يتم إعداد المعلومات بحيث تصل إلى مستخدميها في الوقت المناسب، وهذهِ الخاصية تعرف بخاصية التوقيت الملائم أو التزامن.

كما يجب أن تكون للمعلومات قيمة تنبؤية و قيمة رقابية، ويتم عادة توفير الاثنين في آن واحد لأن المعرفة/ الاطلاع على نتائج النشاطات التي حدثت ستؤدي إلى تطوير قدرة صانع القرار في التنبؤ بنتائج النشاطات المستقبلية (كام، ٢٠٠٠، ١١).

كما لابد للمعلومات المحاسبية أن تتمتع بق در كاف للاعتماد عليها والثقة فيها، ولكي تكون المعلومات موثوقة فلابد من توفير خصائص فرعية وهذهِ الخصائص تتمثل في : (عبد الفتاح،١٩٩٥، ١١).

أمانة تمثيل المعلومات المحاسبية.

إمكانية التحقق من صحة المعلومات المحاسبية.

حياد المعلومات المحاسبية وبعدها عن التحييز.

ونظراً لوجود عنصر الحكم الشخصي في المحاسبة نتيجة التخويل الذي تمنحه المبادئ المحاسبية للمحاسب في أن يختار بين بدائل كل منها قد يؤدي هذا إلى قوائم مالية تختلف في نتيجتها وهذا يقود إلى التشكيك في موثوقية المعلومات المحاسبية ويؤدي إلى عدم إمكانية استخدا م المعلومات المحاسبية في عقد المقارنات للشركات المختلفة أو للشركة ذاتها في فترات مختلفة، وعقد المقارنات يعد أمراً حيوياً نظراً لعدم توافر مقاييس مطلقة لتقييم الأداء، ومن ثم فإن المعلومات المحاسبية _مثلاً_ لشركات عدة يمكن مقارنتها إذا ما تم إعدادها باستخدام أساليب القياس نفسها وتتحقق قابلية المقارنة من خلال خاصيتي التوحيد والثبات، ويتمثل التوحيد بعرض القوائم المالية للشركات المختلفة باستخدام الإجراءات المحاسبية نفسها، فيما يمثل الثبات إتباع الإجراءات المحاسبية عينها للشركة نفسها من سنة لأخرى (الحبيطي ومصطفى، ٢٠٠٥، ١٥٤).

كما أن هناك قيدان رئيسيان على استخدام الخصائص السابقة هما : (الشيرازي،١٩٩٠، ١٩٨).

-الأهمية النسبية.

-التكلفة/ العائد.

ويلاحظ أن هذين الاختبارين (القيدين) يغلب عليهما الصفة الكمية وذلك على خلاف الخصائص السابقة والتي هي في جوهرها خصائص نوعية.

ولعل هذه الأهمية للمعلومات هي التي دفعت مجلس معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية The Financial Accounting Standard Board (FASB) إلى إصدار قائمة بعنوان ((معايير جودة المعلومات المحاسبية)) Qualitative Characteristics Of Accounting Information أوضح بعض الخصائص التي إذا ما توفرت في المعلومات فإنها تعتبر أكثر نفعاً وفائدة من غيرها لاتخاذ القرارات (أبو حشيش، ٢٠٠٥، ٣٢).

٢- جوانب الجودة في إعداد المعلومات المحاسبية

أ- الجوانب الفنية والتطبيقية: تتناول قضايا التحديد والاعتراف والقياس فضلاً عن التبويب والتلخيص (الإجراءات المحاسبية).

قبل أن يتم قياس العملية المحاسبية لابد من تحديدها والاعتراف بها على أنها حدث مالي قابل للقياس الكمي النقدي (الشحادة وحميدان، ٢٠٠٥، ٨). إذ ان تحديد طبيعة الأحداث والعمليات والظروف وقياسها وتبويبها وتصنيفها حسب خصائصها المشتركة وآثارها الاقتصادية يساعد كثيراً في تحديد وقياس ما يترتب من نتائج وتغيرات في العناصر التي تشملها القوائم المالية (الشيرازي، ١٩٩٠، ٢٧٢).

هذا وتمثل عملية القياس العمود الفقري للمحاسبة ووظيفتها الأساسية، ويعد الشخص القائم بعملية القياس عنصراً ها ماً في لان نتائج ها تختلف باختلاف القائمين بها خصوصاً في حالة عدم توفر المقاييس الموضوعية، والشخص الـقائم بهذه العملية وهو المحاسب يلعب دوراً أساسياً ليس في تحديد مسار وأساليب عملية القياس المحاسبية فقط بل في تحديد نتائجها أيضاً (مطر، ٢٠٠٤، ١١٧).

وبعد قياس الأحداث الاقتصادية يتم تبويبها وتلخيصها باستخدام الأدوات والسياسات والاجراءات

والخبرة العلمية للقائمين على النظام المحاسبي . ويمكن القول أن الإجراءات المحاسبية هي الإجراءات التي تنظم العمل المحاسبي في الشركة (عبيدات، ٢٠٠٧، ٤). ويرى Lowe ان المحاسبين يشكلون

ثقافة معرفية متميزة بقواعدهم الفريدة في تشكيل المعلومة، وهذه القواعد جزء لا يتجزأ من النظم والممارسات المحاسبية (Lowe,2003,3).

ب- الجوانب العلمية: المبادئ والمعايير المحاسبية.

للمحاسبة طرقاً وسياسات وقواعد وأسس ومبادئ ومعايير يستند إليها في إن تاج المعلومات المحاسبية، وبالتالي فان درجة الدراية والمعرفة والإلمام بهذه المفردات والمفاهيم تعد ذات تأثير كبير على جودة الاستخدام لتلك المخرجات (الشحادة وحميدان،٢٠٠٥,٧).

كما ان إصدار المعايير المحاسبية الدولية يمثل خطوة هامة ورئيسية في معرفة ترشيد الأ داء المحاسبي ومدى الالتزام من اجل تحقيق الكفاءة والفعالية من خلال أهدافها الوظيفية ومن ثم ترشيدها إلى مصالح المهنة والمجتمعات على المستوى الدولي (بركات، ٢٠٠٤، ١٠).

ومن اجل تطوير القوائم المالية المتخصصة أنشأ الاتحاد الدولي للمحاسبين منذ تأسيسه مجلسين هما: (لطفي، ٢٠٠٥، ٣٩٢).

مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي IAASB

إذ تقوم الأنشطة الرئيسية لاتحاد المحاسبين الدوليين (IFAC) على تقديم الإرشادات المهنية والفنية والترويج لتعليمات الاتحاد ولجنة معايير المحاسبة الدولية.

وتعد المبادئ الأساسية للمحاسبة قواعد عامة للقرار والتي تحكم تطوير الأساليب المحاسبية (لطفي، ٢٠٠٥، ٢٠٣).

أما المبادئ المحاسبية فتكتسب أهميتها من كونها تشكل قواعد يمكن الاعتماد عليها في تنظيم عملية الممارسة المحاسبية وإعداد القوائم المالية، فضلاً عن التمييز بين الممارسات الصحيحة وتلك الخاطئة. وتتضمن تلك المبادئ:مبدأ الإيراد ،مبدأ التكلفة، مبدأ المقابلة ،مبدأ الموضوعية، مبدأ الإفصاح الكامل.

كما إن محددات وقيود الاستثناءات أو التعديل تتمثل في الأهمية النسبية، والثبات، والتحفظ، والتوقيت الملائم (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠١، ١٠٣)

ج- الجوانب الإعلامية: الإفصاح المحاسبي.

يتضمن الإفصاح المحاسبي عرض المعلومات في القوائم المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها التي تقضي بتوافر عنصر الإفصاح المناسب لهذه القوائم فيما يتعلق بجمي ع الأمور الجوهرية (المادية). كما عرف الإفصاح المحاسبي على انه تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين وبشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين بآن واحد .

وقد أولت معايير المحاسبة الدولية (ISA) والتي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) عناية كبيرة لاعتبارات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فضلاً عن وضع ثلاثة معايير خاصة في هذا الشأن هي: (الحيالي، ٢٠٠٧، ٣٨١).

المعيار رقم (١) بعنوان (الإفصاح عن السياسات المحاسبية).

المعيار رقم (٥) بعنوان (المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية).

المعيار رقم (٣٠) بعنوان (المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية للبنوك).

كما جاءت القاعدة المحاسبية العراقية *رقم (٦) (الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية) مطابقة للمعيارين أعلاه، رقم (١) و(٥)، وجاءت القاعدة المحاسبية العراقية رقم (١٠) بشان (الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة) مماثلة * **مجلس القواعد والمعايير المحاسبية العراقية ،القاعدة المحاسبية العراقية رقم ١٠,٦**

للمعيار رقم (٣٠) أعلاه (مجلس القواعد والمعايير المحاسبية العراقية، القاعدة المحاسبية العراقية رقم ٦ و١٠).

د- الجوانب الأخلاقية: للمحاسبين والمدققين.

بهدف تفعيل دور التقارير في تحقيق الأهداف التي وضعت من اجلها ورفع جودة المعلومات المحاسبية التي تضمنتها وبالتالي تحقيق أعلى كفاية لمستخدمي التقارير والمستفيدين من تلك المعلومات ودعم جودة القرار المتخذ بناءاً على هذه التقارير يجب التركيز على منتج هذه المعلومات والذي تتحكم بتصرفاته ونتائج أعماله أخلاقيات الأعمال، فلأخلاقيات الأعمال الأثر الكبير في رفع وتدعيم أو خفض وإضعاف جودة التقارير.

ويصنف الكسب ورشيد أخلاقيات الأعمال للمحاسب إلى: (الكسب ورشيد، ٢٠٠٦، ١٤،١٥).

١- أخلاقيات أعمال مهنية

وتتمثل هذه الأخلاقيات بدرجة الثقة بالمعلومات المحاسبية المنتجة والمتضمنة الحياد وعدم التحييز حيال المصالح المتعارضة لمن يستخدم تلك المعلومات وصدق المعلومات، ويكون منبع هذه الأخلاقيات قانونياً أي ملزمة من جهات إدارية وفنية أعلى لذا تغلب على هذه الأخلاقيات صفة التطبيق والتمثيل بناءاً على قاعدة قانونية تعاقب المخالف لهذه الخصائص والقواعد والمبادئ التي يجب أخذها بالاعتبار عند إعداد تقارير الأداء.

٢- أخلاقيات أعمال ذاتية

وتتمثل هذه الأخلاقيات بعلاقة في مفهوم نسبي داخل الإنسان وهو الإيمان الذي ينبثق عنه مجموعة مبادئ ذهنية كالانضباط – أي إتباع السلوك الأخلاقي الصحيح والنزاهة–، وهذه المبادئ الأخلاقية تعزز أو تضعف داخل المحاسب بحسب درجة الإيمان الذي بداخله.

كما طرحت تساؤلات حول مهنة تدقيق الحسابات في النشاط الاقتصادي ودورها في المجتمعات من قبل المهتمين بالشؤون المالية والاقتصادية في الدول الصناعية وقد كان لتلك التساؤلات آثاراً عظيمة في المهنة وممارسيها فقد صاحبها إعادة تقييم دور المهنة ودور مدقق الحسابات في المجتمع (جمعة وهلالي، ٢٠٠٤، ٥).

حيث إن للتدقيق الداخلي والخارجي والتكامل بينهما أهمية بالغة في اكتمال المعلومات المحاسبية وجعلها مفيدة وملائمة ويمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء الشركات واتخاذ القرارات الخاصة بتلك الشركات (الشحادة وحميدان، ٢٠٠٥، ١١).

نظريات استخدام المعلومات المحاسبية

أ.فرض السوق الكفء

تعرف السوق المالية الكفوءة على إنها "السوق التي تستجيب بها أسعار الأوراق المالية بشكل كامل وسريع وموضوعي للمعلومات الملائمة بالورقة المالية، لضمان اتخاذ القرار الاستثماري المناسب ببي ع أو شراء أو الاحتفاظ بالأوراق المالية".

إذ ترتبط كفاءة السوق المالية بالأساس، بالعلاقة بين القيمة السوقية للأوراق المالية ولاسيما الأسهم العادية والمعلومات المتاحة ومدى انعكاس تلك المعلومات بالقيمة السوقية للأوراق المالية بشكل كامل وسريع وموضوعي (العبيدي، ٢٠٠٨، ٤٠).

كما ان إتباع سياسة محاسبية سليمة وبالتالي العناية بنظام التقارير المالية يمكن تخفيض درجة المخاطرة التي يتعرض لها رأس المال المستثمر لدى المنشأة وبالتالي تخفيض المعدل الذي يمكن أن يقبله المستثمرون كعائد على استثماراتهم
(الشيرازي، ١٩٩٠، ١٠٧).

ويعد فرض كفاءة السوق تطبيق لشرط توازن السوق بصفة عامة والذي يتحقق عند مستوى صفر من الأرباح، وهو بذلك تعبير عن العلاقة بين أسعار الأسهم والمعلومات
(عيسى، ٢٠٠٧، ٢٩٤).

ب.نموذج تسعير الأصول الرأسمالية

يمثل نموذج تسعير الأصل الرأسمالي أح د النماذج المتطورة، وله معلمتان فقط هما الخطر والعائد، ويتصف بدرجة عالية من القدرة على التنبؤ(هندريكسن، ١٩٩٠، ١٦٤).

كثيراً ما يسعى المستثمرون عند استخدام المعلومات المحاسبية محاولة تدنية المخاطرة، وتعظيم العوائد، ونموذج تسعير الأصول الرأسمالية هو محا ولة للتعامل مع كل من المخاطرة والعائد، احد الفروض الأساسية لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية أنه يمكن تنويع الأسهم التي تنطوي على مخاطرة في محفظة الأوراق المالية تكون أقل مخاطرة من أي سهم لشركة واحدة تدخل في تكوين المحفظة(حجازي، ٢٠٠٠، ٧٦).

ويعتبر نموذج تسعير الأصول الرأسمالية ملائماً لبناء النظرية المحاسبية نظراً لأنه يستخدم بواسطة الباحثين لاختبار الفروض التي تعتمد على فرض السوق الكفء (حجازي، ٢٠٠٠، ٧٩).

ج.نظرية المحاسبة الإيجابية

تبنى هذه النظرية على المدخل الاستقرائي حيث يتم أخذ مشاهدات يتم الوصول إلى الاستنتاجات منها وتعمم فهي تبدأ من الخاص إلى العام، فالمدخل الاستقرائي يعتمد على البحوث الإيجابية وبالتالي يزيد الثقة بالاستنتاج وطريقة التنبؤ، إذ تحتوي النظرية الإيجابية على المدخل التنبؤي (Rimawi, 2007,27).

وتحاول هذه النظرية أن تشرح الظواهر الت ي يبينها التنوع الهائل في الإجراءات المحاسبية واستخداماتها، فهي تحاول أن تشرح ما هو قائم فعلاً (حجازي، ٢٠٠٠، ٨٠).

وتعتمد النظرية الإيجابية على ثلاث فروض أساسية هي (فرضية المكافأة، فرضية اتفاقية الائتمان، فرضية التكلفة السياسية) (Rimawi, 2007,29).

د.نظرية الوكالة

يقصد بالوكالة وفق المنظور المحاسبي "التزام الوكيل (طبقة المديرين) بتخطيط وتنفيذ وتقييم ومراقبة أعمال وأنشطة الوحدة المحاسبية طبقاً لقاعدة الرشد الاقتصادي التي تضمن بقاء ونمو واستمرار الوحدة كما تضمن تعظيم قيمتها الاقتصادية في دنيا الأعمال بدلال ة تعظيم عوائدها وتدنية مخاطرها وتدعيم قدرتها التنافسية" (العشماوي، ٢٠٠٦، ٥).

ويأتي دور نظرية الوكالة في تقديم الأسس التي يتم عليها اتخاذ القرارات لغرض الوصول إلى القيمة المثلى أو التوزيع الأمثل للمخاطر بين الأطراف، وتسمى العلاقة بين الطرفين في ظل هذهِ النظرية بعلاقة الوكالة (العبيدي، ٢٠٠٨، ٣١، ٣٢).

إذ تعتمد هذه النظرية على العلاقات القانونية (التعاقدية) التي تحكم أطراف عقد الوكالة (علاقة الموكل/الوكيل) حيث يلتزم الوكيل بتمثيل ورعاية مصالح الموكل (الشيرازي، ١٩٩٠، ١٠٤).

إن من أهم تطبيقات نظرية الوكالة دراسة العلاقة بين حملة الأسهم (المالكين) وإدارة الوحدة (العبيدي، ٢٠٠٨، ٣٢). إذ تحاول هذهِ النظرية أن تعطي تفسيراً لعلاقات الوكالة بين الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وبالذات فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية، ولأن العامل المهم أو الحاسم هو المعلومات المحاسبية فيمكن القول بأن نظرية الوكالة تحاول أن تعطي تفسراً نظرياً لمهنة المحاسبة.

وبموجب هذه النظرية يمكن أن يصنف الطلب على المعلومات المحاسبية على أنه طلب لأغراض الرعاية (العهدة)* أو لغرض صنع القرار.

هـ.القدرة الاستيعابية لمتلقي المعلومات

إن التقارير السنوية للشركات تمد المستثمرين بكم هائل من المعلومات و الإفصاح عن كل هذهِ المعلومات يرمي إلى مساعدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في اتخاذ قرارات تتعلق بالبدائل المتاحة بالنسبة للأوراق المالية للشركة، وهذهِ البدائل هي الشراء/ أو الاحتفاظ/ أو البيع.

إذ أن هدف الهيئات المنظمة لممارسة مهنة المحاسبة هو توفير جميع المعلومات الملائمة حتى يمكن للأفراد أن يتخذوا قرارات بناءاً على معرفة الشركة، ومع ذلك فإن التقارير السنوية قد تتضمن بالفعل معلومات أكثر مما يمكن للأفراد أتباعه بصورة تامة وبكفاءة، وعليه يمك ن القول أن للأبحاث المرتبطة باستيعاب البشر للمعلومات تدرس كيف يستخدم الأفراد المعلومة ويستوعبونها (حجازي، ٢٠٠٠، ١٤).

و.البحث المستقبلي الهام.

تركز على العلاقات الناشئة من كون أن رفاهية (أو ثروة) شخص ما قد عهد برعايتها إلى شخص آخر الوكيل.*

تنظر الأبحاث المستقبلية إلى مجموع الأبحاث المحاسبية الرئيسية القائمة على أنها تعتمد على وجود عالم من الحقائق الموضوعية مستقل ومنفصل عن الجنس البشري، وأن له طبيعة محددة يمكن ملاحظتها ومعرفتها من خلال البحث، إن الأبحاث من هذا المنظور تعتمد على ثلاث فروض (حجازي، ٢٠٠٠، ٨٧).

١-المجتمع له القدرة المستقبلية لأن يكون غير ما هو عليه حالياً.

٢-التصرفات البشرية التي تتم عن وعي لها القدرة على تغيير العالم الاجتماعي أو تحسينه.

٣-يؤدي استخدام نظرية البحث المستقبلي الهام إلى زيادة التصرفات البشرية التي تتم عن وعي، ويكون لها القدرة على تغيير العالم الاجتماعي أو تحسينهُ.

ومن أهم أسباب الطلب على البحوث المحاسبية هي : طلب المعلومات، طلب العلم، طلب التبرير (العبد لله،٢٠٠٠، ٧٠).

ثانيا: طبيعة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ومقوماتها

١-الاستثمار (المفهوم، الأهمية، الأنواع، الأدوات).

لقد ظهرت مفاهيم متعددة للاستثمار نظرا لتعدد الزوايا التي يمكن أن ينظر منها إلى العملية الاستثمارية، وتبعا للمجال المعني به.

فمن وجهة النظر المحاسبية يعرف بأنه " تخصيص جزء من موارد الشركة من اجل الحصول على العوائد في المستقبل" (النعيمي، ١٩٩٢، ٩).

أما المجمع العربي للمحاسبين القانونيين فيعرفه على انه "أصل تحتفظ به الشركة بغرض زيادة ثروتها عن طريق التوزيعات مثل (الفائدة وأرباح الأسهم والإيجارات)، أو بغرض ارتفاع قيمته الرأسمالية، أو لمنافع إعادة تقييم كامل الصنف من الاستثمارات طويلة الأجل في نفس الوقت " (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٥)) .

أما هيئة الأوراق المالية والسلع فتعرفه بأنه "توظيف الأموال لشراء أصول بناءاً على تحليل كافي للمخاطر و الأرباح المتوقعة خلال فترة معينة" (هيئة الأوراق المالية والسلع، ٢٠٠٦، ١٣٩).

مما سبق يمكن القول ان الاستثمار هو التضحية بجزء من موارد الشركة الحالية بقصد الحصول على عوائد مستقبلية مع توفير عائد معقول مقابل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه العوائد.

ويعد الاستثمار من أهم مسؤوليات الإدارة وهو يؤدي لخلق القيمة، كما انه المحرك الرئيسي لاستراتيجيات النمو التي تؤدي إلى تعزيز ق يمة الأسهم، إذا تم تأسيسها بدقة ووفق معايير استثمارية (Helfert,2001,29). وتتلخص أهمية الاستثمار بالاتي: (مقابلة، ٢٠٠٦، ١)

-زيادة الدخل القومي.

-خلق فرص عمل.

-دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهناك من يرى "إن الاهتمام بموضوع الاستثمار والمواضيع الم تعلقة به لا ينحصر بالنواحي الكمية فقط، بل امتد ليشمل النواحي النوعية التي تتمثل بالاهتمام بزيادة وتحسين إنتاجية رأس المال،بهدف الوصول إلى قرارات استثمارية سليمة مستندة على أسس علمية وبعيدة عن الارتجال والعشوائية " (العيساوي، ٢٠٠٢، ١٧-١٨).

لقد صنف الكتا ب والباحثون الاستثمار إلى عدة تصنيفات متباينة تبعا لتعدد الغرض منه، ويقسم الاستثمار بصورة عامة إلى نوعين هما : (الاعرجي، ٢٠٠١، ٨).

١.الاستثمار العيني: ويعني الإنفاق على الموجودات الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة والذي يترتب عليه إنتاج إضافي وفرص عمل إضافية وزيادة المخزون من المواد الأولية المختلفة.

٢.الاستثمار المالي : ويعني تداول الأوراق المالية وفي مقدمتها الأسهم والسندات والتي لا يترتب على الاستثمار فيها إضافة جديدة إلى إجمالي الاستثمار العيني . ويشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية

الذي يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل أسهم أو سندات أو شهادة إيداع وغيرها، والأصل المالي يمثل حقا ماليا يخول حامله المطالبة بأصل ويكون عادة مرفقا بأصل قانوني (مطر، ١٩٩٩، ٦٤).

أما أدوات الاستثمار فتقسم الى: (رمضان، ٢٠٠٢، ٤٢).

١.أدوات الاستثمار الحقيقي:

ويشمل الاستثمار بالأصول الحقيقية، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار هو الأساس في زيادة الدخل القومي. ومن أهم أدواته العقار والسلع والمشروعات الاقتصادية.

٢.أدوات الاستثمار المالي:

وهو الذي يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية كا لأسهم والسندات وشهادات الإيداع (العيساوي، ٢٠٠٢، ٢١). وسيتم التركيز في الدراسة على أدوات الاستثمار المالي (الأسهم والسندات) وفيما يلي تعريف لكل منهما:

أ–الاستثمار في الأسهم: هو الحصة التي يمتلكها المساهم في رأس مال الشركة ويكون مسئولاً عن ديون الشركة بمقدار القيمة الاسمية للأسهم التي اكتتب بها،
والأسهم من أهم الأدوات الاستثمارية، وقد اجمع العديد من الباحثين على أن الاستثمار في الأسهم أفضل من الاستثمار في السندات والأوراق المالية الأخرى التي تعطي عوائد ثابتة (غزال وآخرون، ٢٠٠٢، ٢١٦).

ب–الاستثمار في السندات: يعرف السند بأنه قرض طويل الأجل يستحق الدفع في أوقات محددة ويحمل سعر فائدة ثابت ، وتلتزم الشركة بدفع قيمة السند عند الاستحقاق بالإضافة إلى دفع الفوائد سنوياً أو كل ستة شهور حسب ما يتفق عليه .وتعبر السندات عن علاقة مديونية و دائنية بين طرفين، الأول هو مصدر السندات وهو الطرف المدين، الثاني هو المكتتب في السندات وهو الطرف الدائن.

٢–مفهوم وأهمية قرارات الاستثمار في الأوراق المالية

يعرف قرار الاستثمار على انه القرار الصائب الذي تتخذه الإدارة المالية لغرض استثمار أموال الشركة في نشاط معين وخلال فترة من الز من بغية الحصول على عوائد مالية مستقبلية مناسبة تمثل الهدف الأساسي الذي تبتغيه الشركة.

ويعرف كلا من Fabozzi &Peterson قرارات الاستثمار على أنها تلك القرارات التي تتضمن استعمال أموال الشركة (Fabozzi& Peterson,2003,23) . ويتطلب هذا النوع من القرارات مؤه لات فكرية متجددة ليس فقط بسبب ضخامة كلفة رأس المال ولكن بسبب أهميته البالغة في التأثير على تكاليف إنتاج الشركة وعائداتها المستقبلية، وقدرة الشركة على أداء العمليات التي لم تكن ممكنة من قبل، بالإضافة إلى أن هذه القرارات تحدد قدرة الشركة على المنافسة، ومالها من اثر على أداء الشركة لسنوات عديدة في المستقبل (Nair,1995,282-283) .

مما سبق يتضح ان قرار الاستثمار هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة من خلال عدة مراحل بدءاً بتحديد الهدف من الاستثمار ومروراً بطرح وتقييم البدائ ل وانتهاءاً باختيار ذلك البديل ليحقق أعلى عائد من الاستثمار وبأقل مخاطر ممكنة.

٣- مقومات قرار الاستثمار في الأوراق المالية.

يقوم القرار الاستثماري الناجح على مقومات أساسية هي:(مطر،١٩٩٩،٢٩)

١.تبني إستراتيجية ملائمة للاستثمار.

تختلف هذه الإستراتيجية ب اختلاف أولويات المستثمرين، وتتمثل أولويات المستثمر بما يعرف بمنحنى تفضيله الاستثماري والذي يختلف بالنسبة لأي مستثمر وفق ميله تجاه العناصر الأساسية الثلاثة الآتية: (العيساوي،٢٠٠٢،٣٠).

- الربحية.
- السيولة.
- الأمان .

إذ يعبر عادة عن ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الاستثمار الذي يتوقع تحقيقه من الأموال المستثمرة، بينما يعبر عن ميله تجاه العنصرين الآخرين (السيولة والأمان) بالمخاطرة التي يكون مستعدا لقبولها.

٢.الاسترشاد بالأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري.

عند اتخاذ أي قرار استثماري لا بد من اخذ عاملين بعين الاعتبار: (مقابلة، ٢٠٠٦، ٣).

العامل الأول: أن يعتمد اتخاذ القرار الاستثماري على أسس علمية، ولتحقيق ذلك لابد من اتخاذ الخطوات الآتية:

-تحديد الهدف الأساسي للاستثمار.

-تجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار.

-تقييم العوائد المتوقعة للفرص الاستثمارية المقترحة.

-اختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة للأهداف المحددة.

العامل الثاني: يجب على متخذ القرار أن يراعي بعض المبادئ عند اتخاذ القرار منها : (مطر، ١٩٩٩، ٢٩-٣٤).

١.مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية

٢.مبدأ الخبرة والتأهيل

٣.مبدأ الملائمة

٤.مبدأ التنويع أو توزيع المخاطر الاستثمارية

ثالثا: المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الأوراق المالية

١- منفعة المعلومات المحاسبية لإغراض ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.

أ.ملائمة المعلومات لإغراض ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.

تزامن الاهتمام بالمعلومات المحاسبية مع ظهور نظرية الاتصالات ونظريات الاستثمار الحديثة كنظرية السوق الكفء، ونظرية محفظة الأوراق المالية ونموذج تسعير الأصل الرأسمالي ونموذج السوق، الأمر الذي أدى إلى قيام المحاسبين بدراسة استخدام تلك المعلومات في قرارات الاستثمار وتفسير العوائد والمخاطر من وراء الاستثمار ،بالإضافة إلى العلاقات التي بين تلك المعلومات وأسعار الأوراق المالية . وتبرز أهمية المحاسبة بتحديد المعلومات المالية وقياسها وتوصيلها إلى متخذي القرارات الاقتصادية عن طريق المنتج النهائي ل ها وهي التقارير المالية التي تهدف أساسا لخدمة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين في اتخاذ القرارات الاقتصادية . ولاشك أن التقارير المالية تلعب دوراً أساسيا في تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية وبالتبعية تشجيع الاستثمار (لطفي،٢٠٠٦،١٣٢،١٢٩).

إذ يعد مبدأ ملا ئمة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرار ولأغراضهم أهم مبدأ يحكم تحديد كمية ونوعية المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية (عبد الله، ١٩٩٥، ٤٢).

ويؤكد الشيرازي انه لكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن يكون لها قدرة تنبؤيه أو قدرة على التقييم الارتدادي للقرارات السابقة أو كلاهما معا (الشيرازي، ١٩٩٠، ١٩٦). لان خاصية القدرة التنبؤية لا تعني أن تكون الأرقام المحاسبية في ذاتها تنبؤات عن نتائج الأحداث في المستقبل وإنما كل ما يقصد بها انه يمكن الاعتماد عليها كأساس لعمل التنبؤات اللازمة من قبل متخذ القرار.

ب–القدرة التنبؤية للمعلومات المتوفرة في القوائم المالية وترشيد قرارات الاستثمار.

يعد التنبؤ المالي ركناً أساسياً من أركان التخطيط المالي في المشروعات الاقتصادية، ولعل من أهم الأدوات المستخدمة في هذا المجال ما يعرف بالقوائم المالية المتوقعة وتتمثل هذه القوائم في مجموعة القوائم المالية الأساسية (قائمة الدخل، والميزانية العمومية، وقائمة التدفقات النقدية) والتي تعد عادة لفترة مالية لاحقة بناءاً على افتراضات معينة (مطر، ٢٠٠٣، ٢٤٩).

حيث تزودنا قائمة الدخل المتوقعة بالأرباح والخسائر المتوقعة عن فترة مقبلة، بينما تزود الموازنة التقديرية المدير المالي بتقديرات للفائض أو العجز النقدي في المستقبل، إن القائمتين المذكورتين تزودانه بمعلومات مفيدة عما ستكون عليه ربحية الشركة ومركزها المالي في فترة مقبلة (هندي، ٢٠٠٤، ١٧٢–

١٧٦). بالإضافة إلى قائمة الأرباح المحتجزة التي تبين سياسة الشركة في إجراء توزيعات الأرباح وقدرتها على إعادة سداد ديونها، وأيضاً لتحديد ما إذا كانت الشركة تعيد استثمار جزء مناسب من أرباحها لتدعيم احتمالات النمو المستقبلية (حماد، ٢٠٠٦، ١٢٦). بالإضافة إلى حاجة المتعاملين في سوق الأوراق المالية للقوائم المالية التقديرية للتنبؤ بالأرباح المتوقعة للشركة في المستقبل وعائد السهم المتوقع، إذ يؤثر العائد المتوقع على الاستثمار بلا شك على قرار الاستثمار لهذا يحتاج المستثمرون الحاليون والمحتملون إلى القوائم المالية التقديرية لتقييم مدى ملائمة فرص الاستثمار المتا حة واتخاذ قرار الاستثمار (علي وشحادة، ٢٠٠٤، ٣٩٨-٣٩٩).

ويرى هلالي أن مساهمة نظام المعلومات المحاسبي تنحصر في توليد المعلومات ذات الطابع الاقتصادي التي يستند إليها متخذ القرارات في التنبؤ بقيمة المتغيرات في نموذج اتخاذ القرارات(هلالي،٥،٢٠٠٦)

ويؤكد البعض أن التقارير المالية المنشورة (سنوية- ربع سنوية) هي من أهم مصادر المعلومات للتعرف على حركة تداول الأسهم، بالإضافة إلى أن كلاً من لجنة الأوراق المالية والبورصة ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عرفت المستثمرين كمستخدمين رئيسيين للمعلومات المحاسبيةِ المتعلقة بأسعار الأسهم، بالإضافة إلى تأثير مثل هذه المعلومات على رفاهية المستثمر، حيث أن المعلومات المحاسبية غالبا ما تستخدم من قبل المستثمرين لتقييم فرص الشركة، وعلى وجه التحديد المعلومات المحاسبية التي يمكن أن تستخدم للمساعدة في التنبؤ بالأرباح المستقبلية (Moser,1989,433-437).

ولاشك أن الإفصاح عن تلك المعلومات يساعد المستثمرين على التنبؤ بأسعار الأسهم وتوزيع الأرباح المتوقعة وفي التقييم المستقبلي للشركة بصورة عامة، إذ يتم التفاعل داخل الأسواق المالية بين مخرجات النظام المحاسبي ومتخذي القرارات الا ستثمارية (لطفي(،١٨٥،٢٠٠٦).

إن فاعلية قرار الاستثمار في الأوراق المالية يتأثر بجملة من المتغيرات أو المؤشرات التنبؤية سواء أكانت هذه المؤشرات شخصية والمتمثلة بخبرة وإدراك ومعرفة صانع القرار،أم كانت تنظيمية مثل

المعلومات المناسبة والمشاركة وخلق ال صراع الفكري،ودرجة وضوح إجراءات التنفيذ،أم كانت مؤشرات بيئية متمثلة بدرجة الاستقرار والوضوح البيئي (العبيدي، ١٩٩٨، ٣٦- ٣٧).

وبرغم أن التنبؤ في حد ذاته ليس سوى معلومات متوقعة بنيت على معلومات متاحة (اسعد، ١٩٩٧، ٩١). إلا انه احد أهم الجوانب لاتخاذ قرار الاستثمار (Moser,1989,433-437).

ويرى Moser أن التنبؤ هو احد أهم السمات للمستثمر، وان البنود التي يتم التنبؤ بها تتضمن في اغلب الأحيان الأرباح المستقبلية، وعوائد الأسهم ومخاطرها، ويرى أيضاً أن تنبؤات المستثمرين للأرباح المستقبلية لها دور بارز في أسعار الأوراق المالية (Moser,1989,433-437).

ولخص اسعد أهداف التنبؤ بأنه تخفيض لعدم التأكد إلى حده الأدنى أولاً، حيث يتحقق التنبؤ من محصلة ثلاثة عناصر، أولها جمع ودراسة المعلومات التاريخية عن الأحداث المراد التنبؤ بها، وثانيهما تحليل المعلومات باستخدام الأساليب الري اضية والإحصائية لتحديد سلوك الأحداث واستنتاج تفاعلها مستقبلاً، وثالثهما تقويم درجة المخاطرة المتوقعة، ويجب أن لا ننسى أن للعنصر الفني (المهارة) اثر كبير في التنبؤ قد يفوق الجانب العلمي، والهدف الثاني للتنبؤ يتجسد في مساعدة متخذي القرار على بيان أفضل الحلول (اسعد، ١٩٩٧، ٩١).

وأكدت دراسة Baker& Haslem على أن أكثر المعلومات أهمية بالنسبة للمستثمر هي تلك المعلومات المتعلقة بالتنبؤ بالمستقبل وكذلك المعلومات التاريخية عن معدلات النمو وأثرها على الربحية (Baker& Haslem ,1979,1255-1263).

إذ قدمت الدراسات الحديثة دليلا تطبيقياً على أن الأرباح السابقة تكون متنبأً جيداً للأرباح المستقبلية (Martin,1997,4) . وبذلك فان فائدة وأهمية معلومات القائمة لا تعكس حصراً الأداء الماضي (التاريخي) أو أنها تساهم في تقييم السيولة والقدرة على التوسع والنمو أو تقييم السياسة المالي ة فحسب وإنما يتعدى أثرها ليشمل التوقعات المستقبلية وإمكانية التنبؤ بمقسوم الأرباح (الطريحي والعامري، ٢٠٠٣، ١١٥).

٢- دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية

ا.اثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية

تزايدت أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بعد تزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال . وبعد أن أصبحت المعلومة المحاسبية المنشورة مصدراً مهماً لاتخاذ القرارات وذات قيمة (الجوهر والرفاعي، ٢٠٠٧، ١). إذ تقدم المحاسبة إلى المجتمع المالي بكل فئاته خدمات جليلة ت تمثل في إنتاج معلومات تمثل مدخلات ملائمة في اتخاذ القرارات الخاصة بهم وإنها أداة فعالة ومهمة في بيان حقيقة الوضع الاستثماري أو حقيقة الشركة المالية (الشحادة وحميدان،٢٢،٢٠٠٥).

ويلعب الإفصاح المحاسبي دوراً هاماً في تحقيق الآلية الخاصة بسوق الأوراق المالية من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطر لها والعائد الذي تحققه تلك الأسهم (لطفي، ٢٠٠٦، ١٤٠-١٩٠). لان من أهم المقومات الهيكلية لسوق الأوراق المالية هو تأمين نظام إعلامي متكامل يقوم على مبدأ الإفصاح والوضوح وتوفير البيانات الأساسي ة وإتاحتها لجميع الأطراف على نحو متكافئٍ ومتساوٍ (المبروك، ٢٠٠٤، ٢).

لذا ألزم المعيار الدولي رقم (٧) لإعداد التقارير المالية " الأدوات المالية : الافصاحات " المنشآت بتوفير الافصاحات في بياناتها التي تتيح للمستخدمين تقييم ما يلي : (مجلس معايير المحاسبة الدولي، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧)).

- أهمية البيانات المالية للمركز المالي والأداء المالي للشركة.
- طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن البيانات المالية التي تتعرض لها الشركة أثناء الفترة وفي تاريخ إعداد التقرير، وكيفية إدارة الشركة لهذه المخاطر، ك ما جاء في الفقرة (٣١) من هذا المعيار على الشركة الإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها الشركة في تاريخ إعداد التقارير، بالإضافة إلى الفقرة ٣٣-٤٢ من المعيار والتي تركز على الإفصاح عن المخاطر التي تنجم من الأدوات المالية وكيف تمت إدارتها، وتشمل هذه المخاطر عادة دون أن تكون مقتصرة على ذلك مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، كما أن مبادئ هذا المعيار تكمل مبادئ الاعتراف بالأصول المالية والاعترافات المالية وقياسها وعرضها في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) "الأدوات المالية: العرض" ومعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس".

كما ألزم معيار المحاسبة الدولي رقم (٧) "بيان التدفق النقدي " توفير المعلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية وما يعادلها للمشروع بواسطة بيان التدفق النقدي والذي يصنف التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية والائتمانية والتمويلية (مجلس معايير المحاسبة الدولي، معيار المحاسبة الدولي رقم (٧)).

وعليه يمكن تحديد أهم النتائج التي تترتب على الالتزام بالإ فصاح وهي : (خوري، ٢٠٠٦، ٤٣).

أ -مساعدة مستخدمي القوائم المالية على دراسة القوائم المالية وفهمها وتحليلها بصورة أفضل، مما يساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قرارات أكثر رشداً.

ب -تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية عن طريق مساعدة المستثمرين في التنبؤ بالتغيرات ف ي الأرباح المستقبلية حال قيامهم بتقويم الأوراق المالية وهو الأمر الذي يساعد على استقرار أسعار الأوراق المالية أو على الأقل الحد من التقلبات في أسعارها.

ج -توفير المعلومات المحاسبية للمقارنة بين القطاعات الخاصة بالشركات ذات الأنشطة المماثلة.

د -زيادة دقة التنبؤ بالأرباح ودقة تنبؤات المحللين الماليين في تحليل الأوضاع المالية واتجاهات التشغيل والنسب المالية.

ب–تحليل القوائم المالية وعملية التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للشركة.

يعرف التحليل المالي بأنه النظام الذي تطبق من خلاله الأدوات التحليلية على القوائم المالية والبيانات المالية الأخرى من اجل تفسير الاتجاهات والعلاقات على نحو ثابت،ويتصل التحليل في جوهره بتحويل البيانات إلى معلومات،ومن ثم المساعدة على أداء عملية تشخيصية هدفها مسح وفحص والتنبؤ بالمعلومات(حماد،٢٠٠٦،٤٧٤).

ولا يعد التحليل المالي عملية إجرائية تهدف إلى تقديم معلومات عن واقع وتفسير محتوى التقارير المالية (قوائم مالية منشورة سنوية أو دورية) (لطفي، ٢٠٠٦، ٤٢). فحسب، بل يتعدى ذلك إلى البحث عما وراء تلك الأرقام من دلالات تساعد في التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية وذلك ليتسنى للمحلل المالي أن يقوم بدوره المطلوب منه ل يس فقط في تقييم الأداء المالي للمشروع، بل في استقراء الاتجاهات التي تشكلها أنشطته المستقبلية أيضاً (مطر، ٢٠٠٣، ١).

إن التحليل المالي يتضمن تقدير قيمة استثمارات الشركة ومقارنتها مع الاستثمارات الأخرى ذات الأخطار المتكافئة في سوق الأوراق المالية (Broyles, 2003,17).

٣- أهمية الجوانب الأخلاقية وأثرها في ترشيد قرارات الاستثمار.

أ -أخلاقيات المحاسب وانعكاسها على جودة وسلامة أداءه

يكمن المنظور الأخلاقي للمحاسبين في إعطاء صورة حقيقية عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها لخدمة الأطراف المعنية بأمورها ومسا عدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة (دهمش وابو زر،٢٠٠٤،١١).

إن الالتزامات الأخلاقية للمحاسبين تؤثر على سلوكهم وبالتالي على المعلومات المحاسبية التي يقدمونها،ولما كانت هذه المعلومات هي مدخلات القرارات الاقتصادية لمستخدميها،فانه يمكن القول أن السلوك الأخلاقي للمحاسبين يؤثر في سلوك أفراد آخرين في المجتمع يتخذون قرارات تتعلق برفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية(جمعة،٢٠٠٦،٧).

لقد حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (٨) "السياسات المحاسبية التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء "والذي يهدف إلى فرض معاي ير لعملية اختيار وتغيير السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية وتصويب الأخطاء ويهدف المعيار إلى تعزيز ملائمة ومصداقية البيانات المالية الخاصة بالشركة(مجلس معايير المحاسبة الدولي، ٢٠٠٧،٨٨٨).فضلاً عن أن قواعد وأخلاقيات السلوك المهني تحتم على الم حاسب أن يكون اختياره للطريقة المحاسبية نابعاً من قناعته الحسية بأنها الأفضل تبعاً لطبيعة نشاط الشركة والعوامل الاقتصادية أو العوامل الأخرى (رمو،٢٠٠٧،١). لان اختيار الطريقة المحاسبية له تأثير على صدق النتائج النهائية،والمركز المالي للشركات المدرجة في السوق المالي(دهمش وأبو زر،٢٠٠٤،٥).

ب دور المدقق في إضفاء الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لإغراض ترشيد قرارات الاستثمار.

إن للعملية التدقيقية بمفاهيمها وأدواتها ومبادئها تلعب دوراً مركزياً في توجيه الاستثمارات الخاصة بالشركات من خلال التخفيف من حالة عدم التأكد التي تحيط بالمعلومات المحاسبية المنشورة من قبل تلك الشركات، كما أنها تمثل الجانب الأخلاقي للمحاسبة (الشحادة وحميدان، ٢٠٠٥، ١٠-١١).

وأوضحت الدراسة التي قام بها (Stobie, B) حول استطلاع آراء المستفيدين من تقرير المراجع الخارجي على القوائم المالية المنشورة، إذ تم الحصول على نتائج جيدة من خبراء الاستثمار، والمستثمرين، والمحللين الماليين والمدراء والمساهمين عن أن تقرير المدقق الخارجي يطمئن المستفيدين من هذا التقرير ويشجعهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية السليمة (جربوع وأبو معمر، ٢٠٠٥، ٥٦). فضلاً عن أهمية دور المدقق الداخلي، إذ يتوقف مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي وعلى نتائج تقويمه لفاعلية نشاط التدقيق الداخلي (يعقوب، ٢٠٠٨، ١).

إلا أن في الممارسة العملية عادةً ما يتم الاعتماد على المدققين لتخفيض مخاطر المعلومات، إذ يقوم المدققون الخارجيون بتقديم المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية لأغراض ومتطلبات المساهمين الماليين الخارجيين على سبيل المثال المستثمرون والدائنون، كما يقوم المدققون الحياديون بوظيفة إبداء الرأي على التقارير المالية بصفتهم خبراء مؤهلين خارجيين بفح ص المعلومات المالية ويبدون رأيهم عن مدى مصداقيتها وعدالتها بالإضافة إلى الجوانب الأخرى التي تشير إلى جودتها، الأمر الذي من شأنه الحفاظ على سلامة المعلومات المالية ودقتها (لطفي، ٢٠٠٥، ١٠٤-١٠٥). كما أن الرأي الفني المحايد لمدقق الحسابات في المعلومات المالية المستقبلية يزيد من ثقة المعلومات الواردة في القوائم المالية التقديرية، حيث يطلب من مدقق الحسابات أن يقوم بمراجعة هذه المعلومات وإصدار تقرير عنها لزيادة مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها سواءً كان الغرض من استخدامها داخلياً أو استخدامها بواسطة أطراف أخرى خارج الشركة (علي وشحادة، ٢٠٠٤، ٣٩٩-٤٠٠).

وأكدت الدراسة التي قام بها كل من (Shank & Dillard) حول أثر رأي المدقق الخارجي على قرارات الاستثمار للجهات كافة، إلى أن السوق المالي يتأثر برأي المدقق الخارجي والذي يبينهُ في تقريره (جربوع وأبو معمر، ٢٠٠٥، ٥٦).

مما تقدم يتضح أن للمعلومات المحاسبية تأثيراً مهماً ودوراً بارزاً على قرارات الاستثمار وبصورة خاصة تلك التي تتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية الذي يعكس أهداف الأطراف المستثمرة ورغباتها المستقبلية، باعتبارها أهم مصدر معلوماتي يستند على معايير محاسبية ترفع من جودتها ونفعيتها بالإضافة إلى خبرة ومعرفة الأشخاص القائمين عليها وما تقدمه القوائم والتقارير المالية من إفصاحات وتحت إشراف مدققين خارجيين مستقلين، الأمر الذي يزيد من درجة موثوقية تلك التقارير والقوائم المالية وتخفيض درجة عدم التأكد والمساعدة في التنبؤ بم ستقبل الشركة ومعرفة وتحديد أسعار الأسهم وحركة تداولها في السوق وعوائدها المستقبلية واعتمادها من قبل جميع الأطراف المستفيدة سواءً أكانت تلك الأطراف مستثمراً طبيعياً أم معنوياً (حالي أو مرتقب) أم محللين ماليين أو أي جهة أخرى ذات مصلحة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة وتعزيز مكانة الشركة في السوق المنافسة وبالتالي يسهم في رفع كفاءتها.

الخلاصة:

خلص البحث الى مجموعة من النقاط تتمثل في:

١ تحضى العملية الاستثمارية بأهمية كبيرة باعتبارها العنصر الحيوي والفعال لزيادة الدخل والثروة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وت عتبر المعلومات المحاسبية المقياس الرئيسي لاستراتيجيات النمو ومؤشرا من مؤشرات قياس الأداء لترشيد قرار الاستثمار الواردة في القوائم والتقارير المالية والتي تعتبر محور النشاط المالي للشركات الاستثمارية.

٢ -إن جودة الإفصاح ترفع من أهمية التقارير المالية لدى جميع الفئات المستفيدة وخاصة عند متخذي القرارات كما إن يزداد أهمية الإفصاح وتأثيره في قرارات الاستثمار كلما زاد مستوى الشفافية فيه فضلا عن مجموعة الخصائص كالملائمة والوقتية وإمكانية الاعتماد.

٣ -ضرورة الالتزام الكامل بالقواعد والمعايير المحاسبية التي يصدرها مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق من حيث العرض الكامل للقوائم المالية المنصوص عليها، ولا سيما في مجال الإفصاح المحاسبي الذي يتعلق بنشر القوائم والتقارير المالية باعتبارها مخرجات النظام المحاسبي وإتاحتها للمستفيدين منها بالإضافة إلى تزويدهم بملخصات حول أهم المعلومات التي تهم قراراتهم وترشدها.

٤ -تشجيع القائمين على إدارة الشركات على زيادة معارفهم وأدائهم المحاسبي وتوعيتهم بأهمية المعلومات المحاسبية وأثرها على قراراتهم الاستثمارية وما هي المعلومات الضرورية التي ترشدها

واستخدامها لهذه الغاية من خلال الالتحاق بدورات تدريبية متطورة مما يعزز معارفهم المحاسبية وينميها بالإضافة إلى إحلال وسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة لضمان سرعة ودقة النتائج المستحصلة.

٥- عقد ندوات واجتماعات أو دورات تثقيفية من قبل جهات مهتمة بالتطور المحاسبي على مستوى القطر والوطن العربي لزيادة الوعي بأهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار.

٦- التأكيد على أهمية الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الاستثمار المالي والتعرف على خصائص تصاميم نظمهم المعلوماتية وقوائمهم المالية المعدة ودراستها ومحاولة تطويعها بما يتناسب مع البيئة العراقية وأوضاعها الراهنة.

٧- التركيز على توفير معلومات ذات جودة من خلال التركيز على أهم الجوانب التي تعكس جودتها وخصوصا الجوانب التي تعكس ثقة الإطراف المستفيدة منها.

المصادر

- المراجع باللغة العربية

أولا :الوثائق الرسمية

١. مجلس القواعد والمعايير المحاسبة العراقية،القاعدة المحاسبية العراقية رقم(٦)و(٧).
٢. مجلس معايير المحاسبة الدولي، (٢٠٠٧)،المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧)، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،عمان،الأردن.
٣. المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، (١٩٩٩)،منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

ثانيا : الأطاريح والرسائل الجامعية

٤. اسعد، فاطمة جاسم محمد، (١٩٩٧)،تكامل المعلومات المحاسبية والقرار الاستراتيجي تقويم وتطوير نظام اتخاذ قرارات التوسع في المنشأة العامة لصناعة الأسمدة – خور الزبير– البصرة ،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة بغداد.
٥. الاعرجي،ميادة سالم محمود رضا، (٢٠٠١)،تقييم الأداء باستخدام مؤشرات التحليل المالي للقرارات الاستثمارية–دراسة تطبيقية في عدد من الشركات العراقية المساهمة للمدة ١٩٩٢–١٩٩٩،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الموصل.
٦. الشمري ،حيدر علوان كاظم، (٢٠٠٣)،دراسة للإبلاغ المالي الحكومي المركزي والإدارات المحلية أنموذج مقترح باستخدام مدخل القرار،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة بغداد.
٧. العبيدي،رائد عبد الخالق عبد الله، (١٩٩٨)،علاقة بعض المؤشرات التنبؤية بفاعلية القرار الاستراتيجي– دراسة ميدانية على عينة من مدراء مستشفيات القطاع الخاص في محافظة بغداد،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة بغداد.
٨. العبيدي،صبيحة برزان، (٢٠٠٨)،دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الابداعية وتحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة– دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة بغداد للمدة من ٢٠٠١–٢٠٠٧، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة بغداد.
٩. الكسب،علي إبراهيم حسين فارس، (٢٠٠٤)،المعلومات المحاسبية اللازمة لا عتماد اسلوب التحسين المستمر (الكايزن) في المنشات الصناعية– بالتطبيق على مصنع الغزل والنسيج في الموصل،رسالة ماجستير،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة الموصل.

١٠. النعيمي،شهاب احمد، (١٩٩٢)،تحليل مخاطر الإنفاق الاستثماري في المنشأة العامة للزيوت النباتية،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

ثالثا :الدوريات

١١. جربوع،يوسف محمود وأبو معمر،فارس محمود، (٢٠٠٥)،مدى تأثير تقرير المراجع الخارجي على قرارات الاستثمار والتمويل لرجال الأعمال والمؤسسات المالية في قطاع غزة من دولة فلسطين،مجلة تنمية الرافدين،المجلد(٢٧)،العدد(٧٧).

١٢. الحبيطي،قاسم محسن ومصطفى،شكر محمود،(٢٠٠٥)،تأثير كفاءة سوق المستثمر في تحديد التوازن الظرفي لخصائص المعلومات المحاسبية،مجلة بحوث مستقبلية ،العدد(١٠).

١٣. رمو،وحيد محمود، (٢٠٠٧)،الإطار ألمفاهيمي للمحاسبة الإبداعية في ظل قواعد وأخلاقيات مهن ة المحاسبة والمعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية،مجلة تنمية الرافدين،العدد(٨٩).

١٤. الطريحي،هبة مضر شاكر والعامري،سعود جايد،(٢٠٠٣)،قائمة التدفقات النقدية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي"العراق كدراسة حالة"،مجلة آفاق اقتصادية،المجلد(٢٤)،العدد(٩٣).

١٥. عبد الله،خالد أمين،(١٩٩٥)،الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال،مجلة المحاسب القانوني، العدد(٩٢).

١٦. عيسى،سيروان كريم،(٢٠٠٧)،اثر المعلومات المحاسبية الواردة في تقارير الإبلاغ المالي على أسعار الأسهم السوقية للشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق بغداد للأوراق المالية ،مجلة كلية بغداد لعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد(١٤).

١٧. غزال،سعاد سعيد وطاهر،كبرى محمد وفتوحي،هيفاء سعيد،(٢٠٠٢)،المعالجة المحاسبية للاستثمارات في أسهم الشركات القابضة ،مجلة تنمية الرافدين،العدد(٦٨).

١٨. المبروك،إبراهيم محمد، (٢٠٠٤)،الإفصاح المحاسبي في التقارير الم الية وأثره في معدل عائد السهم،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،المجلد(٦)،العدد(٢).

١٩. المبروك،إبراهيم محمد، (٢٠٠٤)،الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وأثره في معدل عائد السهم،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،المجلد(٦)،العدد(٢).

٢٠. هلالي،عبد الجبار أمين محمد، (٢٠٠٦)،نظم المعلومات الإدارية (MIS)وأثرها في صناعة القرار الإداري،مجلة دراسات إدارية،المجلد(١)، العدد(١).

رابعا :المؤتمرات

٢١. بركات،إبراهيم محمد،(٢٠٠٤)،دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير إدارة المعرفة المحاسبية في العالم العربي– حالة الأردن، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي الرابع حول إدارة المعرفة في العالم العربي،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،جامعة الزيتونة،الأردن.
٢٢. جمعة،احمد حلمي وهلالي،محمد جمال،(٢٠٠٤)،دور هيكل المعرفة المهنية المتخصصة في تطوير مهنة المحاسبة في المملكة الأردنية الهاشمية، ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي الرابع حول إدارة المعرفة في العالم العربي،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،جامعة الزيتونة،الأردن.
٢٣. الجوهر،كريمة علي والرفاعي،خليل محمود،(٢٠٠٧)،الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وأثرها في التحكم المؤسسي،بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثاني،كلية العلوم المالية والإدارية،جامعة الإسراء الخاصة،الأردن.
٢٤. جمعة،احمد حلمي،(٢٠٠٦)،الالتزامات الأخلاقية المهنية المعيارية في بيئة المحاسبة العربية:دليل من الأردن، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي السنوي السادس حول "أخلاقيات الأعم ال"كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة الزيتونة ،الأردن.
٢٥. الشحادة،عبد الرزاق وحميدان،عبد الناصر، (٢٠٠٥)،دور المعرفة المحاسبية في تشجيع ثقافة الاستثمار في أسواق رأس المال العربية دراسة على سوق عمان المالي، ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس ح ول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،جامعة الزيتونة الأردن.
٢٦. دهمش، نعيم وأبو زر ،عفاف اسحق، (٢٠٠٤)، إدارة المعرفة بين تكنولوجيا المعلومات والتأهيل المحاسبي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الرابع حول إدارة المعرفة في العا لم العربي، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،جامعة الزيتونة، الأردن.
٢٧. العشماوي،محمد عبد الفتاح، (٢٠٠٦)،دور المنهج الأخلاقي في تطوير مدخل المحاسبة بالوكالة لإغراض مكافحة الرشوة بمنظمات الأعمال، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي السنوي حول "أخلاقيات الأعمال ومجتمع المعرفة" كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة الزيتونة ،الأردن.
٢٨. الكسب،علي إبراهيم حسين ورشيد،ناظم حسين،(٢٠٠٦).أخلاقيات الأعمال وأثرها في تفعيل محاسبة المسؤولية،بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي السنوي السادس حول "أخلاقيات الأعمال "كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة الزيتونة ،الأردن.
٢٩. الكسب،علي إبراهيم حسين ورشيد،ناظم حسين،(٢٠٠٦).أخلاقيات الأعمال وأثرها في تفعيل محاسبة المسؤولية،بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي السنوي السادس حول "أخلاقيات الأعمال "كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة الزيتونة ،الأردن.

خامسا:الكتب

٣٠. أبو حشيش، خليل عواد، (٢٠٠٥)،المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية،ط ١،دار وائل للنشر،الأردن

٣١. حجازي،محمد عباس،(٢٠٠٠)،نظرية المحاسبة،مطابع الدار الهندسية، القاهرة، مصر.

٣٢. حماد، طارق عبد العال،(٢٠٠٦)،التقارير المالية،الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،الإسكندرية، مصر.

٣٣. حنان،رضوان حلوة ، (٢٠٠٣)،النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير،دراسة معمقة في نظرية المحاسبة ،دار وائل للنشر،عمان ، الأردن.

٣٤. الحيالي،وليد ناجي،(٢٠٠٧)،نظرية المحاسبة،منشورات الأكاديمية العربية ، الدنمارك.

٣٥. خوري،احمد محمد زينل، (٢٠٠٦)،دور المحاسبين ومراقبي الحسابات في اتخاذ القرارات الإدارية وتنمية موارد المنشأة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،جمهورية مصر العربية.

٣٦. رمضان،زياد، (٢٠٠٢)،مبادئ الاستثمار (الحقيقي والمالي)،ط٢،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،الأردن.

٣٧. الشيرازي،عباس مهدي،(١٩٩٠)،نظرية المحاسبة،ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.

٣٨. عبد الفتاح،زكريا فريد،(١٩٩٥)،دراسات في نظرية المحاسبة،مكتبة عين شمس للنشر،القاهرة، مصر.

٣٩. فرنونكام ،(٢٠٠٠)،نظرية المحاسبة ، ترجمة الدكتور رياض العبد الله ،دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق.

٤٠. علي،عبد الوهاب نصر وشحاتة،شحاتة السيد، (٢٠٠٤)،مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة وأسواق المال والتجارة الالكترونية،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،مصر.

٤١. العيساوي،كاظم جاسم، (٢٠٠٢)،دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات- تحليل نظري وتطبيقي،ط٢،دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن.

٤٢. لطفي أمين السيد احمد، (٢٠٠٦)،التحليل المالي لإغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمارات في البورصة،الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ،الإسكندرية، مصر.

٤٣. لطفي، أمين السيد احمد، (٢٠٠٥)،نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي ،الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية، مصر.

٤٤. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (٢٠٠١)،"المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية "،بموجب المنهاج الدولي الذي أقرته unctad،إصدار(٧)،مطابع الشمس،عمان، الاردن.

٤٥. مطر،محمد ، (١٩٩٩)،إدارة الاستثمارات– الإطار النظري والتطبيقات العملية،ط ٢،مؤسسة الورا ق للنشر والتوزيع،الأردن.
٤٦. مطر،محمد، (٢٠٠٣)،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية،ط١،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان،الأردن.
٤٧. مطر،محمد،(٢٠٠٤)،التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، والعرض، والإفصاح،دار وائل للنشر،الأردن.
٤٨. هندريكسن،الدون سن، (١٩٩٠)،النظرية المحاسبية،ط ٤،ترجمة وتعريب كمال خليفة أبو زيد،الإسكندرية، مصر.
٤٩. هندي،منير إبراهيم، (٢٠٠٤)،الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر،ط ٦،المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.

سادسا :مواقع الأنترنيت

٥٠. عبيدا ت،تركي إبراهيم، (٢٠٠٧)،التخطيط الاستراتيجي :مفهومة وإطاره الإرشادي ومراحله المختلفة،جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، www.arabma.org.
٥١. مقابلة،أيهاب،(٢٠٠٦)،دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، www.alolabor.org.
٥٢. هيئة الأوراق المالية والسلع،(٢٠٠٦)،التحليل المالي وقراءة القوائم المالية،ندوة حول تطبيقات التحليل المالي وحقوق وواجبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية،ابوظبي، دبي .www.sca–.mol.sca.ae

٥٣. يعقوب،فيحاء عبد الله، (٢٠٠٨)،التدقيق الداخلي ودورة في التحكم المؤسسي،جريدة الصباح . www.alsabaah.com.

ثانيا– المراجع باللغة الانكليزية

1. Baker,Kent&Haslem,John A,(1979),Toward the Development of client-specified valuation Models,The Journal of Finance,Vol.29,No.4.
2. Lowe,alan,(2003),Postocial Relation:Toward aperformative view of accounting
3. Martin,Alvin,(1997),An Empiricak Test of the Relevance of Accounting Information for Investment Decisions, Journal of accounting Research,Vol.9.
4. Moser,Donald V.,(1989),"The Effects of out put Interference ,Availability ,and Accounting Information on Investors predictive Judgments, The accounting Review, Vol.64,No.3.
5. Nair,Suresh K.(1995)."Modeling strategic Investment Decisions under sequentially Technological change, management science,Vol.41,No.2.
6. Rimawi, Isam,(2007), Accounting Theory , ww.geecities.comm, irimawi@hotmail.com.
7. royles,Jack,(2003),Financial management and real options,John wiley&son Ltd ,The atrium,southern, Gate.
8. Fabozzi,Frankj&Peterson,Kpamela P,(2003),financial anagement &analysis ,Johu wiley &sons ,Hoboken, New Jersy.

Helfert,D.B.A,F.Rich,(2001),financial analysis :Tools and techniques-Acuide for managers, M, Graw-hill ,united states of America